

حملة تطهير تطل مسؤولي البنك المركزي التركي

وقالت المصادر إن أردوغان عبر بالفعل عن قلق بشأن زيادات الفائدة السابغة، وبدا من منتصف العام الماضي أنه ينهي الاتصال المباشر مع جتين قايا.

وقال أحد المصادر "حسب علمي فإنه لم يكن هناك أي اتصال بين أردوغان وبين جتين قايا لحوالي عام". وكان الرئيس التركي أعلن أن تركيا ستجري خفضا حادا في أسعار الفائدة، وذلك بعد قراره عزل محافظ البنك المركزي.

وقال إن تركيا تهدف إلى خفض معدل التضخم من أكثر من 15 في المئة إلى رقم في خانة الأحاد بنهاية العام، وتهدف أيضا إلى خفض أسعار الفائدة على مدى الفترة نفسها.

ولا شك أن مشهد الاقتصاد التركي يبدو قاتما وتداعياته لا يمكن التكهن بها مع دخوله مرحلة الركود بعد سلسلة من التداعيات التي تتعلق بالتضخم واستمرار انخفاض قيمة الليرة وما تبع ذلك من متغيرات وتطورات.



فائق أوزتراك
البنك المركزي التركي
أصبح رهينة للقصر
الرئاسي

ولعل من اللافت للنظر أن كل تلك المتغيرات لم توقف اندفاع قطار السياسة التي تتبعها حكومة العدالة والتنمية باتجاه أهداف أشرت بشك مباشر على الاقتصاد ومنها على سبيل المثال السياسات الداخلية والموقف من المعارضة وصولا إلى التدخل المباشر في نتائج الانتخابات كما حصل في إصرار العدالة والتنمية ومساغيه لانتزاع بلدية إسطنبول من المعارضة على الرغم من فوزها المؤكد.

وخلل الاقتصاد التركي في مرحلة ركود في نهاية العام الماضي، وخرج من الركود في الربع الأول من العام الحالي، ولكنه انكمش بنسبة 2.6 في المئة مقارنة بالعام الماضي، وفقا لمعهد الإحصاء الرسمي التركي (تركستات).

وقبل شهرين، خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لتركيا من بي.بي.إي.3 إلى بي.بي.1 وأبقت على توقعاتها السلبية، مشيرة إلى المخاوف بشأن "شفافية

واستقلال" البنك المركزي. وانتقد حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي بشدة صلاحيات أردوغان لأنها تضعف استقلال البنك. وقال المتحدث باسم الحزب فائق أوزتراك "لقد أصبح البنك المركزي التركي رهينة للقصر الرئاسي".

وكتب تيموثي أش، الخبير الاستراتيجي في شؤون الأسواق الناشئة في مؤسسة بلوفاي أسيت مانجمنت، على موقع تويتر "لقد تم بالفعل الإضرار بمصداقية البنك المركزي التركي، وهذه الخطوة الحقت به المزيد من الضرر".

أنقرة - يحاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلقاء مسؤوليته المباشرة عن تراجع اقتصاد البلاد وركوده وانزلاق سعر صرف الليرة على كبار المسؤولين في البنك المركزي، ما قاده إلى بدء حملة تطهير ضدهم.

ويبدو أن غضب الرئيس التركي لم يتوقف عند حد إقالة محافظ البنك المركزي التركي مراد جتين قايا بل امتد ليشمل قيادات وكوادر عليا في البنك يعول عليها في رسم السياسات المالية للبنك.

وتناقلت وكالات الأنباء الجمعة خبر إجراء البنك المركزي التركي أكبر حركة تغييرات في قياداته خلال السنوات الأخيرة، بعد شهر من إقالة محافظ البنك. ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن مسؤولين اثنين في البنك على صلة بحركة التغييرات، طلبا عدم الكشف عن هويتهم، القول إن تسعة مسؤولين كبار، على الأقل، أقيروا من مناصبهم في البنك.

وذكر المسؤولون أن مدير الأبحاث في البنك ورئيس الإدارة المصرفية ورئيس قسم إدارة المخاطر ومدير التحول المؤسسي من بين المسؤولين الذين أقيروا من مناصبهم.

وأفادت بلومبرغ أن حركة الإقالات تركز في ما يبدو على المسؤولين الذين وظفهم رئيس البنك السابق مراد جتين قايا من خارج البنك، رغم أنه لم يتم إعلان سبب رسمي لإقالة هؤلاء المسؤولين.

والرئيس التركي الذي يعرف عنه ولعه بحملات التطهير التي ما انفك يشنها على مختلف فئات المجتمع التركي لم يخف انزعاجه من رفض محافظ البنك السابق للمطالب والتوجيهات التي كان يطلبها بشكل عاجل في ما بعد تدخلا مسافرا في سياسات البنك وبخاصة في ما يتعلق بموضوع خفض سعر الفائدة.

وقالت مصادر مطلعة إن قرار الرئيس التركي بإقالة محافظ البنك المركزي جاء بعد أشهر لم يحدث فيها اتصال مباشر بينهما وتم التعجيل به عندما قاوم جتين قايا طلبات في يونيو الماضي لخفض سعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس. ولا يخفي أردوغان عداوة لأسعار الفائدة المرتفعة التي يقول إنها تزيد التضخم، وذلك على النقيض من الفكر الاقتصادي التقليدي.

وقال الرئيس التركي إن جتين قايا أقل من منصبه لأنه لم ينفذ التعليمات. وأشرف جتين قايا على زيادات لأسعار الفائدة بلغت 11.25 في المئة العام الماضي بينما كانت تركيا تصارع أزمة للعملة وتضخما متزايدا.

وشملت تلك الزيادات زيادة قدرها 625 نقطة أساس في سعر الفائدة القياسي رفعت إلى 24 بالمئة في سبتمبر الماضي. وأوقف ذلك انهيارا لليرة التركية وساعد في خفض التضخم من أعلى مستوى في 15 عاما الذي بلغ 25 بالمئة في أكتوبر الماضي، لكنه جاء بتكلفة مع جنوح الاقتصاد إلى الركود.

أزمة غير مسبوقة في إيطاليا بعد انهيار الحكومة الشعبوية

انتخابات مبكرة في روما بعد انقلاب ماتيو سالفيني على حلفائه



انفراط العقد

يتمتع وحده بصلاحيات حل البرلمان بعد مشاورات مع رئيسي غرفتي السلطة التشريعية والقادة السياسيين، ثم الدعوة إلى اقتراع بين سبتمبر وأكتوبر، وهي الفترة التي يتوجب على حكومة ثالث اقتصاد في منطقة اليورو والمنقلة بالديون، أن تحضر خلالها موازنة السنة المقبلة وأن تبحثها مع بروكسل وتعرضها على البرلمان للمصادقة عليها.

وحكومة منتهية ولايتها تقوم فقط بتصريف الأعمال لئلا يكون لديها المصداقية اللازمة للتفاوض مع بروكسل وهذا الوضع قد يلحق الضرر بإيطاليا في الأسواق. وبحسب وكالة الإعلام الإيطالية قد يجتمع مجلس الشيوخ في 20 أغسطس لأخذ علم بانتهاء الائتلاف الحكومي وقد يتم حل البرلمان بعد أيام.

وحسب الدستور الإيطالي يتوجب الدعوة لتنظيم انتخابات جديدة خلال مهلة 50 إلى 70 يوما. وكان التوتر بين الحزبين قد تزايد منذ عدة أشهر، ولكن الأزمة داخل الائتلاف تصاعدت إلى أوجها الأربعماء بعدما صوت حزب حركة خمس نجوم ضد مشروع سكك حديد لقطارات فائقة السرعة بمليارات اليوروهات بين فرنسا وإيطاليا. وتكهن حزب الرابطة المؤيد للمشروع من اقتناع غالبية النواب للتصويت لصالح استمراره.

واعتبر الفريدي مارينو، أحد السباح الإيطاليين في روما، أنه "يمكن تحسين الوضع في إيطاليا"، مضيفاً أنه إذا كان بإمكان الرابطة فعل ذلك "فهذا جيد"، وذلك رغم قوله إنه من "اليسار".

وذكرت وسائل الإعلام الإيطالية أن الرابطة تريد أن تنظم الانتخابات التشريعية في النصف الثاني من أكتوبر، وجرى الحديث عن أيام الأحد في 13 و20 و27. ومهما كان التاريخ، ستكون الرابطة في موقع قوة مع استطلاعات للرأي تشير إلى حصولها على 36 إلى 38 بالمئة من نوايا التصويت وحتى أكثر ما يسمح لها بالحكم منفردة أو بدعم حزب "فرايتلي ديتاليا" من اليمين المتطرف.

ويبقى حزب 5 نجوم بعيدا مع 17 بالمئة من نوايا الأصوات، وهي النسبة التي حصل عليها خلال الانتخابات الأوروبية، ما يوازي تقريبا نصف النسبة التي حصدها في انتخابات مارس 2018. وقال الكاتب في صحيفة "كوريري دي لا سيريا" ماسيمو فرانكو إن "الكتلة الناجبة في شمال البلاد الغني والتي تمثل القاعدة الاجتماعية للرابطة تعبت جدا من هذه الحكومة، ولم تعد تحتملها". وأضاف فرانكو "يرأى أن الرابطة هي من فرض" نهاية الائتلاف "وفي الواقع إن الحزب نشر أولا البيان، وتبعه بعد ذلك بيان لسالفيني".

وتبقى النقطة الغامضة في رد فعل الرئيس الإيطالي سيرجو ماتاريلا الذي

دخلت إيطاليا في أزمة سياسية غير مسبوقة، بعد انهيار الائتلاف الحاكم الشعبوي، الذي تم تشكيله بشق الأنفس، ما يدفع بالبلاد إلى تنظيم انتخابات مبكرة يطمح رئيس حزب الرابطة اليميني المتطرف ونائب رئيس الوزراء ماتيو سالفيني إلى الفوز بها دون الحاجة إلى شريك في الحكم خاصة وأن أغلب استطلاعات الرأي تشير إلى ارتفاع شعبيته.

روما - يلف الغموض المشهد السياسي في إيطاليا الجمعة في أعقاب تفكك الائتلاف الحاكم منذ 14 شهرا بقرار من رجل الحكومة القوي اليميني ماتيو سالفيني، ما جعل السؤال الأساسي يتمحور حول معرفة ما إذا كان الخريف المقبل سيشهد انتخابات مبكرة أو أن الحل سيأتي عبر حكومة تكنوقراط انتقالية.

وإذا كان إجراء انتخابات محتما، فمتى ستنظم وأي حكومة ستنتظم؟ هل ستحضر لها حكومة تكنوقراط أم أن الحكومة الحالية ستواصل تصريف الأعمال بانتظار الاقتراع؟

وإزاء هذه الأسئلة، كرر ماتيو سالفيني أمام حشد في ترمولي (وسط-شرق) أن أولويته تكمن في تنظيم انتخابات "في أسرع وقت ممكن". وسبق لحزبه أن أودع طلبا لحجب الثقة عن رئيس الحكومة أمام مجلس الشيوخ بغية تسريع سقوط الحكومة. وسارع زعيم حزب الرابطة سالفيني إلى تحويل جولته على الشواطئ التي بداها الأربعاء وستقوده الأحد إلى

الولايات المتحدة تهدد بسحب قواتها المتمركزة في ألمانيا



خلاف بشأن نفقات الدفاع

المقرر أن يلتقي هناك بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. وخلال الفترة من 31 أغسطس حتى 3 سبتمبر المقبل يزور ترامب ألمانيا وبولندا والدنمارك.

ويتوجه الرئيس الأمريكي في 24 أغسطس الجاري إلى مدينة بياريتز الفرنسية للمشاركة في قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى. ومن

حول معاهدة القوات النووية متوسطة وقصيرة المدى (أي.أن.أف) من خلال نظام الأسلحة هذا، كما أنها تخفض العتبة الحاجزة للصراع النووي.

من أكبر اقتصاد في أوروبا تسديد نفقات دفاعها. هذا مطلب يعود إلى كثير من السنوات والحكومات، مضيفاً أنه "تم الوصول الآن إلى نقطة يتعين على الأميركيين والرئيس الأميركي اتخاذ رد فعل بشأنها".

وأغلب القوات الأميركية في أوروبا متمركزة في ألمانيا، حيث تنتشر الولايات المتحدة 35 ألف جندي فيها، كما يعمل لدى القوات الأميركية في ألمانيا 17 ألف أميركي و12 ألف ألماني مدني.

ولا تزال ألمانيا بعيدة عن تحقيق هدف الناتو بزيادة النفقات إلى 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشكل نفقاتها العسكرية هذا العام 1.36 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ما يعرضها لانتقادات مستمرة من ترامب.

ووعدت الحكومة الألمانية حلف شمال الأطلسي بزيادة نفقاتها الدفاعية، حيث تعهدت بزيادة الاستثمار في الجيش الألماني وتجهيزاته بأكثر من 1.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الذي كانت برلين قد وعدت به بحلول 2024، بيد أن هذه التعهدات لم ترض الرئيس الأميركي. وجاء في تقرير حكومي ألماني عن الالتزام الحالي يعني ارتفاعا بنسبة

برلين - سعدت الولايات المتحدة بتهديتها لألمانيا الجمعة، بسحب جزئي لقواتها من هناك، قبل الجولة التي يخطط الرئيس الأميركي دونالد ترامب القيام بها في أوروبا.

وقال السفير الأميركي في ألمانيا، ريتشارد غرينل "إنه من المهيمن حقا أن يواصل دافع الضرائب الأميركي تسديد نفقات أكثر من 50 ألف أميركي في ألمانيا، بينما يستخدم الألمان فائضهم التجاري في أوروبا".

وكانت السفارة الأميركية في بولندا، جورجيت موسباخر، كتبت على تويتر "بولندا تفي بالتزامها بتسديد 2 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، بينما لا تفعل ألمانيا ذلك، سنرحب إذا انتقلت القوات الأميركية من ألمانيا إلى بولندا".

وكان ترامب قد ألمح في يونيو الماضي خلال زيارة للرئيس البولندي أندريه دودا في واشنطن إلى إمكانية نقل القوات الأميركية من ألمانيا إلى بولندا. وأيد غرينل موقف الرئيس الأميركي وزميلته السفارة في بولندا، قائلا "الرئيس ترامب محق، وكذلك جورجيت موسباخر... الكثير من الرؤساء طلبوا